

نشرة المحرافة اليومية



اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-6-13

السريع استقبل وفداً من محاكم المركز

«العدل» و«دبي المالي العالمي» بحثا تعزيز التعاون



عبد اللطيف السريع مكرماً رئيس الوفد الزائر



جانب من الجولة

على سير العمل المناط بها، وكذلك بزيارة مبنى قصر العدل استقبله خلالها وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون المحاكم فيصل الخميس. وفي نهاية اللقاء، قدم الوكيل السريع هدية تذكارية لرئيس الوفد الذي بدوره وجه شكره وتقديره لوزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة على هذه الدعوة الكريمة.

القضائية والقانونية واجتمع مع مدير المعهد المستشار عويد الثوير الذي قدم شرحاً وافياً للدور الذي يقوم به المعهد في تأهيل وتدريب الكوادر القانونية للعمل في المجال القضائي والقانوني، كما استمع الوفد لشرح موجز عن مهام واختصاصات المعهد وقام بجولة داخل إدارات وأقسام المعهد اطّلع خلالها

في عدد من المحاكم والدوائر التابعة لها، وقد أثنى الوفد الزائر في هذه الجولة التي اطّلع خلالها على العمل في هذا الصرح القضائي الذي يخدم العدالة والمتقاضين وأبدى إعجابه بالتطور الملحوظ في سير وطبيعة العمل في محاكم الكويت، وكان الوفد قد قام بزيارة لمعهد الكويت للدراسات

الدعوة الموجهة من وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د.فهد العفاسي. وقد تناول اللقاء الحديث عن أوجه التعاون بين وزارة العدل بالكويت وبين مركز دبي المالي العالمي وسبل تطويرها، كما قام الوفد الزائر بجولة داخل مبنى مجمع محاكم محافظة الفروانية واطّلع خلالها على طبيعة العمل

استقبل وكيل وزارة العدل عبد اللطيف السريع بحضور وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية زكريا الأنصاري بمجمع محاكم الفروانية رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي القاضي زكي بن عزمي يرافقه وفد ضم القاضي علي المدحاني وأحمد الكمالي مدير العلاقات العامة بالمركز، وذلك بناء على

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	8	15560

«العدل» بحثت تطوير التعاون مع مركز دبي المالي العالمي



درع تكميمية

والقانونية، واجتمع مع مدير المعهد المستشار عويد الثومير، الذي قدم شرحاً وافياً للدور الذي يقوم به المعهد في تأهيل وتدريب الكوادر القانونية للعمل في المجال القضائي والقانوني. كما استمع لشرح موجز عن مهام واختصاصات المعهد، وقام بجولة داخل إدارات وأقسام المعهد، اطلع خلالها على سير العمل المنوط بها، وكذلك بزيارة لمبنى قصر العدل، استقبله خلالها وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون المحاكم فيصل الخميس.

الأمة الدكتور فهد العفاسي. كما قام الوفد الزائر بجولة داخل مبنى مجمع محاكم محافظة الفروانية، واطلع خلالها على طبيعة العمل في عدد من المحاكم والدوائر التابعة لها. وأثنى الوفد على العمل في هذا الصرح القضائي، الذي يخدم العدالة والمتقاضين، وابدى إعجابه بالتطور الملحوظ في سير وطبيعة العمل في محاكم الكويت. وقام الوفد بزيارة لمعهد الكويت للدراسات القضائية

بحثت وزارة العدل أوجه التعاون مع مركز دبي المالي العالمي وسبل تطويره. واستقبل وكيل الوزارة عبداللطيف السريع، بحضور وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية زكريا الانصاري، بمجمع محاكم الفروانية، رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي القاضي زكي بن عزمي، يرافقه القاضي علي المدحاني مدير العلاقات العامة بالمركز وأحمد الكمالي، بناء على دعوة من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	2	14568

الجولة شملت معهد الدراسات القضائية وفد "مركز دبي المالي" زار مجمع محاكم الفروانية



■ وكيل "العدل" عبداللطيف السريع مع الوفد الإماراتي خلال الجولة

■ استقبال وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع بحضور وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية زكريا الانصاري بمجمع محاكم الفروانية رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي القاضي زكي بن عزمي يرافقه وفدا ضم القاضي علي المدحاني وأحمد الكمالي مدير العلاقات العامة بالمركز وذلك بناء على الدعوة الموجهة من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي.

وتناول اللقاء أوجه التعاون بين وزارة العدل بالكويت ومركز دبي المالي العالمي وسبل تطويرها، كما قام

للدور الذي يقوم به المعهد في تأهيل وتدريب الكوادر القانونية للعمل في المجال القضائي والقانوني كما استمع الوفد لشرح موجز عن مهام واختصاصات المعهد وقام بجولة داخل إدارات وأقسام المعهد اطلع خلالها على سير العمل المناط بها وكذلك بزيارة لمبنى قصر العدل استقبله خلالها وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون المحاكم فيصل الخميس.

وفي نهاية اللقاء قدم السريع هدية تذكارية لرئيس الوفد الذي بدوره وجه شكره وتقديره لوزير العدل على هذه الدعوة.

الوفد الزائر بجولة داخل مبنى مجمع محاكم محافظة الفروانية واطلع خلالها على طبيعة العمل في عدد من المحاكم والدوائر التابعة لها حيث أثنى الوفد الزائر في هذه الجولة التي اطلع خلالها على العمل في هذا الصرح القضائي الذي يقدم العدالة والمتقاضين وابدى إعجابه بالتطور الملحوظ في سير وطبيعة العمل في محاكم الكويت.

وكان الوفد زار معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واجتمع مع مدير المعهد المستشار عويد الثويمر الذي قدم شرحاً وافياً

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	8	18062

«العدل» استضافت وفد محاكم مركز دبي المالي العالمي

استقبل وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع بحضور الوكيل المساعد للشؤون القانونية زكريا الانصاري بمجمع محاكم الفروانية رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي القاضي زكي بن عزمي يرافقه وفدا ضم القاضي علي المدحاني واحمد الكمالي مدير العلاقات العامة بالمركز وذلك بناء على الدعوة الموجهة من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار د. فهد العفاسي. وتناول اللقاء الحديث عن اوجه التعاون بين وزارة العدل بالكويت وبين مركز دبي المالي العالمي وسبل تطويرها، كما قام الوفد الزائر بجولة داخل مبنى مجمع محاكم محافظة الفروانية واطلع خلالها على طبيعة العمل في عدد من المحاكم والدوائر التابعة لها وقد اثنى الوفد الزائر في هذه الجولة على العمل في هذا الصرح القضائي الذي يخدم العدالة والمتقاضين وابدى اعجابه بالتطور الملحوظ في سير وطبيعة العمل في محاكم الكويت.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	4	3704

«العدل» تطلق تطبيقاً خاصاً بتوثيق العقود بعد خدمة «واتساب» وسط ترحيب بالخطوة

الزواج الإلكتروني... قريباً في الكويت

| كتب تركي الفماس |

لم تغب الكويت عن السياق التكنولوجي الذي تعيشه دول الخليج في التحول إلى الحكومة الإلكترونية، والانتقال من عصر الورق إلى عصر التكنولوجيا، لتتقابل عصر التكنولوجيا، لتتقابل خطوة وزارة العدل في المملكة العربية السعودية بإطلاق موقع لتوثيق عقود الزواج إلكترونياً، تتجاوز فيه التوقيع الإلكتروني بصمة الإبهام لأطراف العقد، بخطوة مماثلة تعزز بتفقيدها قريباً، وقد مهدت لها بإشياء خدمة التوثيق عبر «واتساب» لتبسيط صور توثيق عقود الزواج في المحاكم.

وتعمل وزارة العدل على إنشاء تطبيق خاص بتوثيق عقود الزواج وما يتعلق بها، للاستفادة من الأوراق لدى المازون الشرعي. وفي هذا الصدد، قال ممثل وزارة العدل في إدارة التوثيق الشرعية أحمد الملا لـ «الوأي» إن الوزارة تعمل على إطلاق أول خدمة إلكترونية في هذا الجانب، من خلال خدمة «الواتساب» لتخفيف الزحام في المحاكم لتوثيق عقود الزواج واستخراج إيصالات الزواج والتي تستغرق قريباً، وتهدف لإرشاد المقبلين على الزواج ونهجهن الأذونات اللازمة من دون الحضور إلى المحكمة، وبهذا ستكون أولى الخطوات الرسمية للانتقال إلى عصر التكنولوجيا في توثيق الزواج وما يتعلق بها.

وأضاف الملا أن إدارة التوثيق الشرعية في الوزارة تسعى دائماً لتطوير خدماتها، لتقديم أفضل الخدمات لهم بأقل وقت ممكن، مشيراً إلى أن الإدارة لديها العديد من الخطط التكنولوجية للدخول إلى التكنولوجيا واستغلالها للاستغلال الأمثل الذي يخدم المواطنين والمقيمين في كل التوثيق.



جاسم الجاسمي



جاسم العينية



خالد السعيد



أحمد الملا لـ «الوأي»:

خدمة «توثيق»
«واتساب» تخفف الزحام
على إدارات التوثيق

جاسم الجاسمي:

نحن مع أي خدمات
إلكترونية تعتمدها
الوزارة وتساهم
في اختصار الوقت
والجهد على المازون

جاسم العينية:

أصل عقود الزواج
التوافق الشفوي...
والتوثيق لحفظ الحقوق
ولا مانع من صياغته
بأي شكل يخدم المقصد

خالد السعيد:

عقود الزواج لا بد
أن تكون عبر تطبيقات
إلكترونية تجنب المازون
حمل «شئنة» وأوراق

ولفت إلى أنه من خلال هذه الخدمة سيخفف الزحام على إدارات التوثيق للاستفسار وطلب الخدمات، حيث سيبدأ المستخدم كل الردود على الاستفسارات المتعلقة في الخدمات المذكورة، بالإضافة إلى توجيه المستخدم لمراجعة أقرب فرع له لإنهاء المعاملات التي تحتاج إلى حضوره في الفترة الحالية، مبيهاً أن عمل الخدمة سيكون خلال أوقات الدوام الرسمي، وتكثف عن خطة مستقبلية للأدارة للتحول إلى الخدمات الإلكترونية الكاملة، وفقاً لما هو متاح من قوانين ولوائح منظمة للعمل، وذلك من خلال إطلاق تطبيق خاص بالتوثيق ينتج للمراجعين إنهاء معاملاتهم إلكترونياً.

وحول الرأي الشرعي مثل هذه الخدمات، وما يتعلق بها من جوانب شرعية، استطلعت «الوأي» رأي عدد من رجال الدين للوقوف على الموانع والمحاذير في مثل هذه العقود الإلكترونية، وما إذا كانت تتوافق مع الشرع في تحقيق مقاصد في التوثيق الرسمية، وحفظ الحقوق لكل أطراف العقد والتي تبدأ كل المباح في ظل حضور المازون الشرعي والشهود وأطراف العقد، مؤكداً أن الأصل في عقود الزواج هو التوافق الشفوي، أما التوثيق فهو لحفظ الحقوق لا أكثر، وبالتالي فلا مانع من صياغتها بأي شكل يخدم هذا المقصد شرعياً.

وفي هذا السياق، قال المازون الشرعي الشيخ الدكتور جاسم العينية، مؤكداً أن الأصل في عقود الزواج هو التوافق الشفوي، أما التوثيق فهو لحفظ الحقوق لا أكثر، وبالتالي فلا مانع من صياغتها بأي شكل يخدم هذا المقصد شرعياً.

وقد دعا إلى حرج مع أطراف العقد، فعندما يرغب بتوثيق عقد زواج اضطر إلى كتابة ثلاث نسخ من العقد، وهذا الأمر يستغرق مني على الأقل 30 دقيقة وأتأهب، فهذا فيه جهد كبير حيث يتطلب التركيز لكي لا يحدث خطأ أو شطب في أي نسخة من نسخ العقد. وأضاف الجاسمي أن النسخ الورقية لعقد الزواج تحتاج إلى



وعدم التلاعب بها. وأضاف السعيد أن «المازون الشرعي الآن يأخذ معه حقيبة وفيها أوراق وأختام وغيرها، إذا أراد عقد قران أحد ما، ولكن إذا ما تم استخدام الوسائل التكنولوجية فالمازون لا يضطر إلى أخذ هذه الحقيبة، بل يأخذ لاب ثوب أو أيباد، وهذا عقد القران، وهذا أفضل مئات المرات، خاصة في تلافى الإخطاء الطبيعية والشطب الذي يحصل من تكرار كتابة العقد ثلاث مرات في جلسة واحدة».

من جانبه، قال الشيخ خالد السعيد أن «تحول» المجتمع أمر طيب ومرغّب فيه، خاصة في وجود المازون الشرعي ومن دون حمل «شئنة» معه، فقط جهاز إلكتروني يؤدي الغرض ويوجه كل أطراف العقد».

طرفي العقد، لكي لا يتكرر أحدهما حقوق الآخر، وبذلك تكون هناك وثيقة مكتوبة بيد كل من الأطراف ونسخة منها في وزارة العدل لحماية المجتمع من التلاعب في هذه الحقوق. وأكد أن «استخدام التكنولوجيا بأسلوب سليم يضمن فيه المسؤول عنه عدم التلاعب لتوثيق العقود لا نرى فيه بأساً، وهو أمر محمود وجيد خاصة في ظل الزحمة في العمل وأقبال الناس على الزواج».

ووافقهم على هذا الزواج يكون الزواج صحيحاً، فالأصل في عقد الزواج ليس وثيقة الزواج بحد ذاتها بل الموافقة الشفهية، فهنا يؤكد أن عقد الزواج الشرعي هو الشفاهة في العالم، فإن استخدام الوسائل التكنولوجية في كافة الأعمال أمر طيب، ولكن في ظل حماية تامة لأن المعلومات

الناس ومصالحهم، وليس فيه مساس بالجوانب الشرعية، مبيهاً أنه «لا بأس من استخدام التكنولوجيا في تطوير الخدمات الشرعية وليس فيها مساس بأحد، وتنتج حقوقهم ولا تكون عرضة للتزوير والشطب، وبغيره من الأمور التكنولوجية التي تحتاج إلى حماية مضاعفة لحفظ البيانات والمعلومات».

وأضاف العينية أن «توثيق عقود الزواج عبر الوسائل التكنولوجية لإبسان به، فيحضر أطراف العقد وموافقهم على هذا الزواج يكون الزواج صحيحاً، فالأصل في عقد الزواج ليس وثيقة الزواج بحد ذاتها بل الموافقة الشفهية، فهنا يؤكد أن عقد الزواج الشرعي هو الشفاهة في العالم، فإن استخدام الوسائل التكنولوجية في كافة الأعمال أمر طيب، ولكن في ظل حماية تامة لأن المعلومات

إعادة نظر، فنحن مع أي خدمات إلكترونية تساهم في اختصار الوقت علينا، فاستخدام التكنولوجيا إذا كانت مرتبطة مع وزارة العدل، فهي من الأمور المرجح بها، مشيراً إلى أن دور المازون يكون مقتصرًا على كتابة عقد واحد عبر التطبيق الإلكتروني، وبعد ذلك يذهب الزوج لاستخراج النسخ الثلاث المصدقة من وزارة العدل وفيه راحة كبيرة لنا، ويساهم في تطوير العمل وتلافي الأخطاء التي تحصل بالتوثيق اليدوية».

ولفت إلى أن «استخدام البصمة بدلاً عن التوقيع أمر جيد، وخاصة أن الهوانف الحديثة تسمح بتوثيق البصمة في أي طرف من الشاشة، ونرحب بأي خطوة فيها تطويراً للعمل لتطبيق في أي نسخة من نسخ العقد».

وأضاف الجاسمي أن النسخ الورقية لعقد الزواج تحتاج إلى

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	7	14568

براءة مواطن من النصب بـ 57 ألف دينار



المحامية أسيل السيف

عبدالكريم أحمد

برأت محكمة الجنج مواطننا من تهم تتعلق بالنصب والاحتيال على أحد أقاربه بمبلغ 57 ألف دينار.

وكانت النيابة قد وجهت للمواطن تهمة النصب والاحتيال على قريبه.

وترافعت المحامية أسيل السيف عن المتهم، حيث أكدت أن أركان جريمة النصب غير متوافرة ومنتفية بحق موكلها لعدم ثبوت استعماله أي طرق احتيالية وعدم تحقق التدليس الذي تقوم عليه جريمة النصب، وهو ما أخذت به المحكمة وأصدرت حكمها ببراءته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	10	15560

"الجنح المستأنفة" برأت مواطنا وزوجة الشاكي من الاستيلاء على 5 آلاف دينار

الى حساب المتهم الأول لحفظه عنده خوفا من قيامه بصرفه، إلا أن الأخير حول المبلغ الى حساب المتهم الثانية "زوجة الشاكي" في ذلك الوقت والتي قامت بدورها بصرف المبلغ وشراء سيارة، حيث استوليا على المبلغ لنفسهما.

وأمام المحكمة، حضرت المحامية نور بن حيدر عن المتهمين، مؤكدة عدم وجود دليل يساند أقوال الشاكي والتي جاءت مرسلة، فضلا عن إنكار المتهمين للتهمة المسندة إليهما منذ فجر التحقيقات، الى جانب سلبية تحريات المباحث، الأمر الذي تضحى معه الواقعة قاصرة عن بلوغ حد الكفاية من الجرم واليقين نحو الاتهام أو إدانة المتهمين.



■ نور بن حيدر

■ أيدت محكمة الجنح المستأنفة الحكم القاضي ببراءة مواطن وزوجة الشاكي من جريمة خيانة الأمانة والقيام بالاستيلاء على 5 آلاف دينار. وكان الإدعاء العام أسند للمتهمين أنهما بدائرة اختصاص مخفر شرطة بيان، حاز المتهم الأول المبلغ المالي المبين القدر بالمحضر والمملوك للمجني عليه وسلم إليه على سبيل الأمانة، أما

المتهمة الثانية فاشتركت مع المتهم الأول في جريمة خيانة الامانة قبل وقوعها عن طريق الاتفاق والمساعدة بأن زودته برقم حسابها البنكي ليودع المبلغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر لحسابها. وتتلخص وقائع الدعوى فيما أبلغ به وقرره المجني عليه بالتحقيقات من أنه حول 5 الاف دينار

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	8	18062

«يوباك»: حكم قضائي ضد الطيران المدني

أكدت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» أنه صدر حكم أول درجة بقبول دعوى رقم 5029/2017 إداري 5 شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه والصادر من المدعى عليه بصفته (رئيس الإدارة العامة للطيران المدني) بكتابه الصادر بالإشارة رقم 33/4429 فيما تضمنه من وقف تنفيذ الخدمة المقدمة بمنطقتي وزن الأمتعة (1 و4) ورد جميع المبالغ التي تحصلت عليها الشركة. وأفاد مدير عام الإدارة العامة للطيران المدني بصفته دعوى بطلب رد المبالغ التي تحصلت عليها الشركة. وقالت «يوباك» في إفصاحها على موقع البورصة انه بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية بأن تؤدي للشركة مبلغ 2,024 مليون دينار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	10	3704

«قانون المحاماة».. ولادة متعثرة..!



يعقوب عبدالعزيز
الصانع
@ylawfirm

العضوية عبر اجتماعاتها العادية، وتحيل أي تبرير لمن فقد هذه الشروط، أو حكم عليه قضائياً أو تأديبياً لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف، وخاصة مع تزايد القضايا ضد بعض المحامين، أو بسبب مزاولتهم للمهنة، كما نشيد بأن التقرير لم يناقش باقي المواد التي اعترضنا عليها، وكان لنا رأي مكتوب ومشفوع بالأسباب، وخاصة قيد الخريجين الجدد وحرمانهم من القبول لمدة عام إضافي. أخيراً نلتمس من جميع نواب مجلس الأمة، وبالأخص المحامين منهم إقرار هذه التعديلات بصفة عاجلة ولضرورة ملحة رغم محاولة جمعية المحامين اختزال السنوات الست الماضية بأن يكون الإنجاز لهم وحدهم... وشكراً.

العاملين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ففي المذكرة الإيضاحية تدخل المشروع نزولاً عند أحكام الدستور لتطبيق مبدأ المساواة على كل من تماثلت مراكزهم القانونية كأساتذة الجامعات الكويتية، لكن عند وضع البند ثالثاً من المادة 12 نخشى أن يفهم من يقرأها بسبب وجود الفاصلة فنصت على «ويستثنى من حكم البند 3 المحامون المشتغلون الذين يعملون في مكاتب المحامين المشتغلين، كما يستثنى أيضاً أساتذة القانون... إلى آخر المادة...» هنا يعتقد البعض أن هذا الاستثناء حق لجميع العاملين في مكاتب المحامين، ومن بينهم محامون على بند الباب الثالث من الرواتب لدى أصحاب المكاتب من البند الباب الخامس، فيعتقد البعض أنه له الحق في الجمع بين مزاوله المهنة والتوظيف في الجهات الحكومية مثلاً!

هذا التقرير الحديث من اللجنة التشريعية لم يأت بجديد، أي جميع المواد والنقاشات والتصويت عليها قد تم منذ دور الانعقاد السابق، لكن أضاف مادة وهي مادة رقم 2، فقرة أخيرة، ويسقط القيد بقوة القانون في حال فقد أي من تلك الشروط، وهي شروط القيد بجدول المحامين العام، ولماذا أصرت جمعية المحامين على إقرارها، لأنها تعفي مجلس الإدارة من حرج إقرار سقوط

بعد عام من صدور تقرير اللجنة التشريعية رقم 60، برئاسة الأستاذ المحامي الحميدي السبيعي، ومقرر اللجنة الأستاذ المحامي محمد الدلال، حول قانون ومقترحات تعديل قانون المحاماة، حيث استبعدت جميع الاقتراحات بعد دراسة وإقرار اللجنة التشريعية السابقة تم على أثرها سحب هذا التقرير للمزيد من الدراسة برئاسة الأستاذ المحامي خالد الشطي، صدر في شهر رمضان المبارك التقرير الخاص حول مقترح وزارة العدل، وتعتبر جميعها ذات صياغة متقاربة جداً، لأن الأصل يعود لمن قدمها أول مرة، لكن هناك هاجساً كبيراً في تعثر ولادة هذا القانون رغم أهميته بالنسبة لنا كجموع المحامين والمحاميات، وأبرزها التعديلات على حصانة المحامي وأتعاب المحاماة، وإقرار التحكيم في المنازعات الخاصة به عبر مركز تحكيم جمعية المحامين، وإعادة صياغة بنين بعض المواد لغوياً، مع إقرار معهد الكويت للمحاماة ولائحته الداخلية، ونوه كانت في التقرير السابق أن تصدر اللائحة بقرار من مجلس الإدارة، بينما التقرير الجديد نص على أن جمعية المحامين تضع له لائحة داخلية، فيفهم منها أن هذا القرار للجمعية العمومية وليس لمجلس الإدارة كما وجدنا في المادة 12، التي أضافت أساتذة القانون الكويتيين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	7	16511

«المؤبد» لـ 32 متهماً بمحاولة

اغتيال السيسي

● القاهرة - «النهار»
.....

قضت محكمة مصرية، امس، بالسجن المؤبد لـ 32 متهما في قضية محاولة اغتيال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. وعاقبت المحكمة 32 متهما بالسجن المؤبد، والمشدد 15 سنة لـ 29 آخرين، والسجن 5 سنوات لـ 81، والمشدد 3 سنوات لـ 177، والمشدد 10 سنوات لـ 36، والمشدد 7 سنوات لمتهم. كما قضت المحكمة ببراءة متهمين، وانقضاء الدعوى الجنائية لمتهم لوفاته، وعدم اختصاص لمتهم حدث. ونسبت النيابة للمتهمين، «الرصد والتخطيط لاغتيال رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي مرتين»، حيث كشفت التحقيقات ان التخطيط تم بين خليتين احدهما بالسعودية، لاستهدافه خلال ادائه مناسك العمرة في مكة المكرمة. كما نسبت النيابة للمتهمين، اتهامات باغتيال 3 قضاة بالعريش في سيارة لنقل الركاب، واستهداف مقر اقامة القضاة المشرفين على الانتخابات البرلمانية بمحافظة شمال سيناء بأحد الفنادق، والتي اسفر عنها مقتل قاضيين و4 افراد شرطة ومواطن. كما شملت الاتهامات، «رصد واستهداف الكتيبة 101 بشمال سيناء بقذائف الهاون عدة مرات، وزرع عبوات ناسفة بطريق مطار العريش استهدفت مدرعات القوات المسلحة والشرطة اثناء مرورها بالطريق».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-6-13	18	3704



وفيات

الوفيات

• **هادي محمد محسن العنزى**، (85 عاماً)، شيع، للرجال: العارضية الصناعية، قاعة المباركية، شارع غريب الجسار، ت: 99788721 - 99003984.

• **منيرة مرزوق خليفة عقيل**، زوجة فلاح سالم الوسمي العازمي، (76 عاماً)، شيعة، الصباحية، ق2، ش11، م61، ت: 99441135 - 50530309 - 50239394.

• **خديجة حسين يعقوب الوزان**، زوجة عبدالعزيز عبدالله عيسى الوزان، (73 عاماً)، التشييع الثامنة صباح اليوم، للرجال: حسينية بوعليان، الدعية، للنساء: المنصورية، ق2، شارع جاسم عبدالله الفريخ، م25، ت: 66650066 - 66646646 - 22523281.